فاستعمل فيها ولم يستعمل في غيرها لعدم وجود معناه في ذلك الغير فكالاسد
من الاعلام الغالبة غلبة تقديرية لكنها لم تنته الى حد التخصص بمعنى
انه لو فرض وجود ذات موصوفة بما ذكر لساغ استعمال هذه فيها لغة فهو
بمثابة علم الجنس لحصول تعيين واختصاص ما يجب الاستعارة
ثم تقرر في هذا الاصل بالحذف والتفويض والادغام والتحكم
لمزيد الاختصاص بالذات العلية فصار الله وهو علم على الذات
بالغلبة التقديرية لكنه الى انتهت الى حد التخصص فهو بمثابة علم
الجنس حصول تعيين واختصاص الشخص بحيث لو فرض وجود
ذات موصوفة بانها المعبود بحق الذي هو معنى اصله لساغ استعماله
فيها لغة فقد علم ان كلام الاله والله علم بالغلبة التقديرية على
الذات العلية كلكنها انتهت الى الثاني الى حد التخصص ولم تنته الى الاول
وفي ذلك ومن ثم ذكر صاحب الكشاف في الاول فقال معبود
بحق وعرفه في الثاني فقال المعبود بالحق واما الله فهو اسم جنس
المعبود بحق او باطل واستحق به ولم يغلب على واحد منهما واوفى
الامام البيضاوي انه مخصوص بالذات العلية ايضا قال واطلاقه
على غيرها من تتمات الكفار قال بعضهم وهو حسن لكنه مخالف لكلام
وعليه يكون من الاعلام الغالبة بالغلبة التحقيقية او بالحرف
وذكر ابن مالك في شرح التسهيل انه من الاعلام الخاصة التي قارنت
ال وضعها وليس اصله الاله وقيل انه صفة وفي كلام ابن حجر انه
صفة ومشتق وغالب باعتبار اصله وعلم جامد خاص باعتباره
هو فهو مرتجل بالنظر لاصله جزي بالنظر لنفسه وهو حق للتفوه
وبالجملة كما حيرة الافهام وهام في ذاته وصفاته كثيرة في اللفظ
الدال عليه والله اعلم وقد رئي في المنام سني في المنام فقيل له ما فعل الله
بك فقال غفر لي اكثير اجعل اسمه لعرق العارفين وري الاشعري في المنام
فقيل له ما فعل الله بك فقال غفر لي قال بقولي بسم

الله

الله اه عربي اي من وضع العرب وتلا تمامية في كلام بعضهم وحسماية
بعد تلا تمامية والرحمن الرحيم ذكرهما بدون عطف على الحكاية
اي حكاية اللفظ الواقع في البسملة ولا بد من ارادة العطف لصحة الا
جبار من مصدر رحم بعد نزلته منزلة اللازم او جعله لازما
بنقله الى فعل بالضم ابلغ فيه بناء افعل التفضيل من الرباعي دالة
من بابه لان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى قاعدة مشروطة بشروط
ثلاثة ان يكون ذلك في غير الصفات الجبلية فخرج نحو شره وبهم لان
الصفات الجبلية لا تتفاوت وان يتحد اللفظان في النوع فخرج حذر
وحاذر وان يتحدا في الاشتقاق فخرج زمن وزمان والخاص
مقدم على العام اعترض بان هذا محله فيما مدلولاه خاص وعام
كفقيه وعالم فنقول زيد فقيه وعالم ولا نقول زيد عالم وفقيه
لان ذكر العام بعد الخاص فائدة كجلد فعلسه وما هنا ليس كذلك
فان الرحمن الرحيم وضعا ان احدهما خاص بموصوف والاخر عام
بطيف عليه وعلى غيره ثم اجريا على ذلك الموصوف الخاص فصارا
المراد منهما موصوفا واحدا وهو الله تعالى فلا يظهر في ذلك
تقديم الخاص على العام من تلك الحيثية اذ ليس في الرحيم ما في الرحمن
وزيادة حتى يكون عاما والرحمن خاصا لخصوصه من حيث
الاطلاق فكان وكان الاولى التعليل بان الرحمن لما كان خاصا صار
كالعلم ولم يصل لحد العلمية فناسب ان يلي العلم بخلاف الرحيم
فان كان هذا مراد ان وغيره فالامر ظاهر اذ لا يقال
صوابه اذ لم يعلم يقال في رد الدليل على الاختصاص كون
اهل اللسان لم يقولوه لاكونه لا يقال وجوابه ان المنع من كونه
يقال هو لكونه لم يقل فلا تصويب اهـ اذا تقرر هذا عرفت
ان قوله اذ لا يقال اي قولا كاملا فاقا للغة فاستعماله في غيره تعالى
مخالف للغة استعمالا وقياسا ومن ثم قرن بلفظ الجلالة في قوله

Copyright © King Saud University